رد دولة قطر على بيان دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار ممارسته لحق الرد بتاريخ 2018/11/1 في اللجنة السادسة في بند " اللجنة المعنية بالميثاق وتعزيز دور المنظمة"

إن المزاعم العارية عن الصحة ضد دولة قطر التي وردت في بيان دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار ممارسته لحق الرد بتاريخ 2018/11/1 في اللجنة السادسة في بند " اللجنة المعنية بالميثاق وتعزيز دور المنظمة" حول مكافحة الإرهاب، ترمي لصرف النظر عن انتهاكات الإمارات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وإقحام اللجنة، التي حافظت منذ تأسيسها على التركيز على بحث المسائل القانونية، في مناقشات تخرج عن سياقات العمل في اللجنة.

إن من المستغرب أن توجه الإمارات اتهامات لدولة قطر في مجالات ذات صلة بالإرهاب، ومن المعروف خاصة لأجهزة الأمم المتحدة، الجهود الحثيثة والعملية التي تقوم بها دولة قطر في إطار دعم مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. فأين سجل الإمارات في هذه المجالات من سجل دولة قطر؟

ومن اليسير إلقاء تهم فارغة بدعم الإرهاب والتطرف، ولكن الواقع يقول خلاف هذا. فلقد لعبت دولة قطر دوراً كبيراً في إطار التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وأشير هنا إلى الدور الهام والمحوري لبلادي في دعم التحالفات والتجمعات الدولية لمكافحة الإرهاب، وتوفير الدعم اللوجستي للتحالف الدولي لمكافحة داعش، ودعم كافة المبادرات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، ومن ذلك دعم التحالف الدولي لمكافحة داعش وجهود المنتدى الدولي لمكافحة الإرهاب، وكذلك التزام دولة قطر بالتنفيذ الكامل والشامل لقرارات الشرعية الدولية المتمثلة في مجلس الأمن. وهذا ما أكدته مختلف التقارير الدولية والأممية. وبشكل مشابه، قامت دولة قطر بدور بنّاء داعم لجهود الأمم

المتحدة لاستدامة السلام، وكذلك تعزيز الإمكانيات التنموية للدول وتقديم المساعدات الإنسانية، عدا عن مبادراتها الرائدة في مجال توفير التعليم وفرص العمل، وجميعها جهود عملية تصب في مصلحة تحقيق الاستقرار وتجنب الظروف المواتية لانتشار التطرف والإرهاب. هذا بالإضافة إلى التعاون الثنائي بين دولة قطر والدول الأخرى في مجال مكافحة الإرهاب ومنع تمويله. وقد تناول بيان دولة قطر الجهود التي اضطلعت بها بلادي على المستويات الإقليمية والدولية والثنائية في مجال مكافحة الإرهاب.

إن أي ادعاءات تسعى إلى التلميح بوجود صلة بين دولة قطر والإرهاب هي ادعاءات باطلة ولا أساس لها من الصحة وتأتي في سياق الحملة المغرضة التي تستهدف دولة قطر التي

كما أن أي ادعاءات بتدخل دولة قطر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تفتقد لأي أساس على أرض الواقع، ولعل من أشنع المفارقات أن توجه هذه الاتهامات الدول التي تنطوي حملتها الظالمة ضد دولة قطر على العديد من الإجراءات التي تشكل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لدولة قطر. ومن الواضح أن الاتهامات التي تُوجه لدولة قطر والتي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وحقوق الإنسان، ترمي للتغطية على محاولات تلك الدول التدخل في الشؤون الداخلية لدولة قطر، والقيام بمحاولات فاشلة للنيل من وحدة دولة قطر وشعبها، الذي أسقط بوعيه ووحدته وصلابته محاولات الوصاية على قراره الوطني.

إن الحملة الظالمة الموجهة ضد بلادي تفتقد للمصداقية تدعو أي منصف للتساؤل: ما حقيقة دور الإمارات في المنطقة ودعمها للمرتزقة بشكل يساهم في زعزعة الأمن والاستقرار بما يؤدي إلى تعزيز نفوذ الجماعات الإرهابية المصنفة. كما يدعو للتساؤل: كيف يُفترض أن تتم مكافحة الإرهاب في ظل القوانين التي أصدرتها الإمارات بتهديد مواطنيها بالسجن لسنين طويلة لمجرد إبدائهم لرأي

للتعاطف مع الشعب القطري؟ أليست مثل هذه التدابير القمعية هي من العوامل التي تساهم في خلق بيئة مواتية للتطرف والإرهاب؟